بيمينه بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبته
بعد موت السيد وانكر الورثة فانها المصدقة لان اليد
لها فترجح بخلاف ما في الاولى فانها تدعي حرية ولا يد لها
تحت اليد ومن اصلها ان وطئ امة غيره بنكاح لا غرور فيه
حرية اولزنا فولده منها حينئذ مملوك لسيدها بالاجماع
لان تبع الام في الرق والحرية اما اذا غر بحرية امة فنكحها او
واولدها فاولد حر كما ذكره الشيخان في باب الخيار والاعفاف
وكذا اذا نكحها بشرط ان اولادها احاد بينه احرار فانه
يصح الشرط وما حدث له منها من ولد فهو حر كما اقتضاه كلام
الحاوي في باب الصداق تنبيه لو نكح جارية اجنبي ثم ملكها
ابنه او تزوج عبد جارية ابيه ثم عتق لم ينفسخ النكاح لان
الاصل في النكاح الثبات الدوام فلو استولدها الاب
بعد عتقه في الثانية وملك ابنه لها في الاولى لم ينفسخ استيلا
لانه رضي برق ولده حتى نكحها ولان النكاح حاصل بحق
فيكون واطيا بالنكاح لا شبهة الملك بخلاف ما اذا لم
يكن نكاح كما جرى على ذلك الشيخان في باب النكاح ولو
ملك المكاتب زوجة سيده الامة انفسخ نكاحه وان
اصابها الموطئها لانكاح بكل شبهة منكان ظنها
امته او زوجته الحرة فولده منها حر نسيب بلا خلاف اعتبارا
بظنه ولكن عليه في هذه الحالة قيمته وقت ولادته بان
يقدر رقيقا قد بلغت قيمته دفعه للسيد لتفويته الرق

عليه

عليه بظنها اما اذا ظنها زوجته الامة فالولد رقيق للسيد
اعتبارا بظنه واطلاق المص يتنزل على هذا التفصيل كما نبه
عبارة المنهاج ح ش اذ هو المذكور في الروضة وغيرها ولو
اضجعه به كان اولى ولو تزوج شخص حرة وامة بشرط ان
توطئ الامة ظنها الحرة فالاشبه ان الولد حر كما في امة الغير
يظنها زوجته الحرة تنبيه اطلاق المص الشبهة وتقتضي
تقليلهم بشبهة الفاعل فيخرج شبهة الطريق التي اباح الوطء
بها عالم فلا يكون الولد بها حرا كان تزوج شافعي امة
وهو مالكي يعتقد المذاهب بركن بعتقد يكون الولد رقيقا
وكذا لو اكره على امة الغير كما قاله الزركشي وان ملك
الواطئ بالنكاح الامة المطلقة منه بعد ذلك اي بعد ولا
من النكاح لم ترم ولد بما ولدته منه بالوطئ في النكاح لكونه
وطئا لانها علقت به في غير ملك اليمين والاستيلاد انما
يثبت بحا حرية الولد كما قاله في الروضة تنبيه
تقييد المص بالمطلقة لا معنى له بل قد يوهم قصر الحكم
عليه وليس مرادا فانه اذا ملكها في نكاحه بعد الولادة
كان لحكم كذلك بلا فرق وكذا اذا ملكها في نكاحه حاملا
لا تصير ام ولد لكن يعتق عليه ولده اذا وضعت
لدون اقل مدة الحمل من الملك او دون اكثر من غير
وطئ بعد الملك لدون اقله من الوطئ فيحكم بحصوله
حاملا في ملكه ولن امكن كونه سابقا عليه كما قاله الصيدلاني

Copyright © King Saud University